مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد5 العدد 2، 2008، ص ص 299- 336

المخاطر التي تواجه الإعلاميين في الشرق الأوسط

محمود شلبية *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء واتجاهات ووجهات نظر الإعلاميين العاملين في وسائل الأعلام الأردنية نحو المخاطر التي تواجه الإعلاميين بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص في ظروف الحرب والمنازعات والمخاطر وحالات الطوارئ والأزمات.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تؤثر هذه المخاطر على حرية الصحافة وحرية وسائل الأعلام وتحملها لمسؤولياتها.

والى أي مدى يلعب تخصيص المؤسسات الإعلامية دورا في دعم الإعلاميين وإعطائهم حرية أكبر للعمل في ظل المخاطر والمنازعات والأزمات والطوارئ والحروب وقد أظهرت الدراسة أن 79% من مجموع أفراد العينة يرون أن على الإعلامي أن يعمل في ظروف خطرة دائما أو أحيانا وأن 93.7% يرون أن العمل في ظروف الأزمات والطوارئ والمنازعات يؤثر على طبيعة العمل الإعلامي دائما وفي معظم الأحيان. وأن 88.4% من أفراد العينة يرون أن المخاطر التي تواجه الإعلاميين تؤثر على مصداقيتهم في هذه الظروف و89.5% من أفراد العينة يرون أن المخاطر والصعوبات التي تواجه الإعلاميين تجعلهم يعمدون إلى التعتيم على بعض الحقائق والأحداث أو طمسها وتضعف مصداقيتهم ويرى 67.4% أن جو المنافسة بين المحطات الفضائية والتغطيات الإخبارية الحصرية تساعد على المخاطرة من أجل تحقيق السبق الصحفي وأن 27.4% يرون أن ذلك يكون أحيانا و75.8% يرون أن العمل في مجال الأعلام لابد أن يكون مستقلا بعيدا عن أي مصالح أو تأثيرات داخلية أو خارجية.

ويرى 87.9% أن الأطراف المتنازعة في ظل الحروب والأزمات لا توفر حماية كافية للصحفيين والإعلاميين في التغطيات الميدانية، وأظهرت الدراسة أن 74.2% يرون ارتفاع عدد الصحفيين والإعلاميين الذين قضوا في الميدان في ظروف الحرب والأزمات مثل العراق وأفغانستان وفلسطين والمناطق الساخنة الأخرى في العالم. وأن 77.7% يرون أن إصابة الكثيرين من الإعلاميين في التغطيات الميدانية غالبا ما يكون متعمدا وليس بالخطأ دائما أو أحيانا وأن 81.6% يرون أن القوانين الإعلامية والصحفية التي تكفل حرية العمل الصحفي والإعلامي لا تفعل ولا تجنب الإعلاميين والصحفيين الاعتقالات والمساءلات والمحاكمات والسجون في كثير من الدول في ظروف الأزمات والطوارئ.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2008.

* قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المقدمة والإطار النظري

يشكل العمل في الإعلام مهمة لا يمكن الاستهانة بها، حيث يحرص العاملون في مجال الإعلام على الوصول إلى المعلومة وبالتالي نقلها إلى الجمهور، بطريقة سلسة تضمن لهذا الجمهور الوقوف على الحدث والحقائق.

ولا يعني ذلك أن الوصول إلى المادة الإعلامية عملية سهلة المنال فقد يواجه الإعلامي أحيانا خطورة معينة سواء كانت نفسية أو مادية، حيث يقع الإعلامي عادة بين طرفين كالحكومة والمواطن أو خلال الحروب والمنازعات بين الدول والطوائف المختلفة. ومن هنا تبرز صعوبة العمل داخل هذا الجو المحفوف بالمخاطر.

إن التقارير الدولية تشير إلى أن دول الشرق الأوسط من أعلى الدول التي يتعرض فيها الإعلاميون لمثل هذه المخاطر، وخصوصاً تلك الاعتداءات التي تصيب الإعلاميين العاملين في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي والبريطاني[1].

فقد أعلن الاتحاد الدولي للصحافيين عن إطلاق حملة عالمية للتضامن مع الصحفيين في العراق في ظل القتل والأخطار التي يواجهونها بعد مقتل (130) صحافيا الأمر الذي يعد من أكبر المآسي التي تعرض لها الصحفيين في التاريخ وقد تم تنظيم الحملة في الخامس عشر من يونيو (2006). وكان ذلك في اليوم الوطني للصحافة في العراق - للتركيز على الأزمة التي تواجه الصحفيين في العراق واستهداف الصحافة من قبل مختلف الأطراف المتحاربة على الساحة العراقية.[2]

إن أعداد الصحفيين الذين قتلوا في العراق يفوق أعداد من قتلوا من الصحفيين في أي وقت من أوقات الأزمات والصراعات وقد تضمنت الحملة العديد من الإجراءات بما في ذلك عمليات التدريب لضمان سلامة الصحفيين ولتوفير الحماية لهم وتوفير الدعم الإنساني إلى جانب إطلاق حملة واسعة لوقف التدخلات السياسية في عمل الصحافة.

وأكدت الحملة على أن ما تحتاجه من الحكومات في بغداد وواشنطن ولندن هو الاعتراف بخطورة الأوضاع وبذل المزيد من الجهود لحماية الصحافة.[3]

وقد انتقدت لجنة حماية الصحفيين التي تتخذ من نيويورك مقرا لها الجيش الأمريكي لتقاعسه المستمر إزاء قتل الصحافيين في العراق بأيدي قوات أميركية وقالت إن وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون تفقد المصداقية نتيجة لذلك.

وقال تقرير لجنة حماية الصحافيين إن القوات الأميركية قتلت ثلاثة عشر صحفياً منذ بدء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في مارس آذار (2003) وأن أربعين آخرين على الأقل قتلوا في هذه الحرب. لقد سقط طارق أيوب برصاص القوات الأمريكية وسقط مازن دعنه وغيره - برصاص القوات الأمريكية وسقط نزيه دروزه برصاص القوات الإسرائيلية.

وقد ناشدت منظمة مراسلون بلا حدود الرئيس المصري حسني مبارك أن يقوم بتنفيذ الإصلاحات السياسية الهامة للديموقراطية وأن يستجيب للميثاق العربي لحقوق الإنسان في فترة رئاستة الخامسة، واستبعدت المنظمة ضمان حرية التعبير في مصر طالما استمر سجنه للصحفيين. كما دعت المنظمة إلى ضرورة تعديل قانون الصحافة كما وعد الرئيس مبارك بنفسه.

وفي الأردن رفضت نقابة الصحفيين الأردنيين بشدة إلغاء مبدأ إلزامية العضوية في النقابة وذلك طبقا للإستراتيجية الوطنية للشؤون الأردنية في مختلف المجالات. وقد أوضحت النقابة في بيان أصدرته بهذا الصدد أن من شأن إلغاء مبدأ إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين يؤدي إلى الفوضى في ممارسة المهنة بغياب مرجعية معتمدة للصحفيين تحدد واجباتهم وحقوقهم ومسؤولياتهم وعلاقتهم ببعضهم وعلاقات الصحفيين بالآخرين وبالجهات الرسمية[4].

كما أقر مجلس النواب الأردني قانون المطبوعات والنشر الذي ينص على حبس الصحفيين في جرائم إبداء الرأي بالقول والكتابة دون الإلتفات لطلب الصحفيين بإعادة مناقشة القانون[5].

وفيما شهد العالم سقوط الأنظمة الشمولية خلال التسعينات كان الصحفيون العرب يمنون النفس أن يكون القرن الحادي والعشرين فاتحة عهد جديد للممارسة الإعلامية الحرة. ولكن من فلسطين إلى العراق مرورا بمعظم دول الشرق الأوسط لم يتغير السواد الذي ميز سنوات القمع وإنما أخذ يزداد. فقد ارتفع عدد القتلى من الصحفيين ممن سقطوا في ظروف الحرب كما ارتفع عدد السجناء من الصحفيين كما ارتفع عدد المطرودين من عملهم وزادت ممارسات تكميم الأفواه وانتهاك الحرية الصحفية في معظم الدول العربية[6].

وفي اليمن يبدو الوضع قاتما فقد تعرض الصحفيون إلى السجن والاختطاف والضرب والملاحقة وتشويه السمعة والتهديد بالقتل وقد أغلقت صحف معارضة وصحف أهلية صُودرت معداتها ومقراتها واستنزفت طاقات بعضها في عشرات من القضايا. فأزمة الصحافة اليمنية الراهنة بدأت وتصاعدت بسبب خلاف حول مشروع قانون جديد للصحافة والمطبوعات بين الساعيين لوضع مزيد من القيود على حرية الصحافة والساعين إلى توسيع مساحة الحقوق والحريات وتنامي مطالب الداخل والخارج بحريات أوسع[7].

وفي تقرير منظمة مراسلون بلا حدود حول حرية الصحافة في العالم العربي لعام (2004) فقد قتل واحد وعشرون صحافيا في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق. وسجن أربعة عشر صحافيا بتهم التعدي على رئيس البلاد ونشر أخبار زائفة وغيرها من التهم. كل الدول العربية باستثناء لبنان جاءت في المراتب ما بعد المئة في ترتيب حرية الصحافة في العالم بالإضافة إلى زيادة الرقابة على الإنترنت في دول عديدة وملاحقة مستعملي الشبكة قانونيا وترابط المصالح بين وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ المالي والسلطة في دول الخليج الأمر الذي يدفع الصحفيين نحو ممارسة متزايدة للرقابة الذاتية.[8]

فكيف يمكن تفسير تزايد الانتهاكات لحرية الصحافة في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة.

يقول الصحافي نضال منصور رئيس مركز حماية وحرية الصحافيين: "نظرا لوجود مناطق ساخنة في المناطق العربية يزيد من فرص سقوط شهداء وضحايا في أوساط الصحافيين وتراجع حالة الصحافة وحرية الصحافة في العالم العربي. فعام (2004) لم يكن عاما أسودا فقط وإنما كان عاما داميا على الصحافيين والإعلاميين. ومنذ عام (1999) كان هو العام الأسوأ في تاريخ الصحافة في المنطقة العربية تحديدا".[9]

ولكن إلى أي مدى يتأثر واقع حرية التعبير داخل العالم العربي بتحولات خارجية كالحرب على الإرهاب والدعوات الأميركية؟

"إن أي مراقب منصف يستطيع أن يرى أن هناك تقدما في هامش حرية الإعلام في المنطقة العربية ولكن هذا التقدم ليس كما نريد ولا كما ينبغي أن يكون. ولكن في المقابل فإن الحرب على الإرهاب أيضا كان لها نتائج سلبية تحت ذريعة الحرب على الإرهاب وتم منع وصولهم إلى المعلومات تحت حجج واهية كذلك فإن الحرب على الإرهاب أعطت ضوءا أخضرا لكثير من الأنظمة العربية للانقضاض على حرية الإعلام وإصدار تشريعات مناهضة ومضادة لحرية الإعلام تحت ذريعة حماية الوطن من الإرهاب. فهناك عاملان الأول يتمثل في الإيجابيات التي تمت من خلال الضغط على الأنظمة العربية من أجل فتح بعض النوافذ لحرية الإعلام والعامل الثاني يتمثل في استخدام شعار الحرب على الإرهاب للبطش بالإعلاميين وبالمؤسسات الإعلامية".[10]

فقضية مكافحة الإرهاب ليس في العالم العربي فحسب بل في العالم كله يحاولون اليوم استعمال قضية مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي ليقمعوا الصحافة حتى الصحافة في فرنسا وحتى في أميركا.[11]

وقد أعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن صدمتها بعد قرار الحكومة التونسية منع عقد المؤتمر التأسيسي لنقابة الصحفيين التونسيين الذي كان قد خطط لانعقاده في السابع من سبتمبر

- أيلول (2006)، وقالت المنظمة أن الأمم المتحدة كانت قد أعلنت موافقتها على عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في نوفمبر من عام (2006). من أجل أن تعطي الفرصة للسلطات التونسية لتحسين مواقفها حول حرية التعبير. وطالبت مراسلون بلا حدود تونس رسميا بالسماح لنقابة الصحافيين بعقد مؤتمرها التأسيسي وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.[12]

لا شك أن الإعلام يقدم رسالة محددة وفق معايير طرحه الاستراتيجي ومراده النهائي ولهذا نجد أن تكميم الأفواه هي أول هذه المخاطر وبحسب قوة الإعلام وقدرته على صياغة العقول وتوجيه الناس يأتي رد الفعل من الخصم[13].

البث الفضائي وحرية التعبير:

ويرى البعض أن الصورة في العالم العربي ليست كلها سيئة وأن هناك خطوات في بعض المجالات مثل البث الفضائي الذي فتح نوعا ما مجال حرية التعبير وبعض المحاولات الرائدة في الصحافة المكتوبة. يقول جويل كامبانيا مسؤول قسم الشرق الأوسط بلجنة حماية الصحفيين: "لقد ساهمت الفضائيات مثل الجزيرة والعربية في حرية الرأي في العالم العربي وخاصة في تغطية الصراعات والحروب فأظهرت بأنها تعمل على أسلوب أفضل المحطات الفضائية إذ غطت الأخبار وجاءت بالأخبار العاجلة واعتقد أن المنطقة العربية في صحفها المطبوعة أظهرت على أنها تمارس عملها بشكل مهني ومؤثر واعتقد أن جميع هذه الأشياء الإيجابية بدأت تخلق"[14]. ويقول جبران التويني "إن الوضع الإعلامي في العالم العربي تطور نحو الأفضل فتليفزيون الجزيرة كان السباق في كسر طوق الخوف والعقدة التي كانت موجودة في العالم العربي وهو الذي خلق نوعا ما الوسيلة الإعلامية المرئية المسموعة التي تنافس مصداقية بين مزدوجين الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة الغربية. وبعد تليفزيون الجزيرة رأينا أن هناك عدة دول تريد أن تؤسس لمحطات تليفزيونية مثل تليفزيون الجزيرة، ودخلنا في نوع من المنافسة حول من هو حر أكثر من الآخر أو من ينقل الحقيقة بين مزدوجين أكثر من الآخر.

وعلى مستوى الإعلام المكتوب نرى أن هناك وبمعزل عن السعودية نرى أن هناك تطورا أيضا في الإعلام المكتوب في العالم العربي ففي قطر وفي الكويت مثلا هناك صحف تابعة للقطاع الخاص وتحاول بشتى الطرق أن تخالف الصحف الخليجية كما اعتدنا عليها والتي كانت دائما تنشر في صفحاتها الأولى نوعا من التمجيد للحاكم أو أخبارا رسمية فقط لا غير.

إذا هنالك محاولات جدية مكتوبة وهنالك محاولات جدية على مستوى الإعلام المرئي والمسموع المشكلة تبقى في التعاطي مع الحكومات. ما زالت الحكومات العربية تعتبر أن لها الحق في أن تفرض الرقابة وأن أي مؤسسة لا تشاطرها الرأي هي مؤسسة عميلة لإسرائيل أو خائنه يجب إقفالها ويضيف جبران تويني: "لقد عانينا من ذلك في لبنان بالذات ورأينا أن الدولة اللبنانية

أقفلت محطة تيليفزيون (M.T.V) وحاولت أيضا إقفال محطة (New T.V) فمن الصعب على الدولة في لبنان أن تسكت الصحف لأن قانون المطبوعات في لبنان أفضل بكثير من قانون المرئي والمسموع وربما لأن هنالك جذور حقيقة لحرية الصحافة المكتوبة في لبنان وتنوع على مستوى حرية الصحافة المكتوبة التي خلقت نوعا من المناعة نوعا ما في وجه الحكومات اللبنانية، في وجه الأجهزة الأمنية وفي وجه كل من اعتبر أن العالم العربي يجب أن لا يكون حرا، في إعلامه"[15].

إن التطور في تكنولوجيا نقل المعلومات قد سلب صانعي القرار حقهم في التحكم في كم وطبيعة المعلومات التي يتم نقلها ويعرض صانعي القرار إلى مواجهة مواقف حرجة أمام الرأي العام الدولي. ففي عام (1994) فشلت الإدارة الأمريكية في التحكم في اللقطات والأنباء التي نقلتها وسائل الإعلام من هاييتي والتي تضمنت إدانة مباشرة للتصرف الأمريكي وفي أبريل (1995) سعت إسرائيل لتوظيف الإعلام واستخدامه كأداة للدعاية لدقة أسلحتها وذلك أثناء الهجوم المدفعي الذي شنته على جنوب لبنان في محاولة منها لإقناع الرأي العام الدولي بدقة المدفعية الإسرائيلية مؤكدة أن مدفعيتها لن تصيب سوى أعضاء حزب الله. لكن الأحداث جاءت مغايرة لهذا الاقتراض. ففي غضون ساعات قليلة انتشرت أخبار مصرع مائة لاجئ فلسطيني في مخيم "قانا" للأمم المتحدة بالمدفعية الإسرائيلية وبث القمر الصناعي صورا مروعة لهذه المأساة الإنسانية في جنوب لبنان.

ورغم محاولات إسرائيل المتعددة آنذاك في البحث عن مخرج لتبرئ نفسها من هذا العمل الوحشي، إلا أن بعض اللقطات التي التقطها أحد أفراد قوات الأمم المتحدة لإحدى الطائرات الإسرائيلية التي كانت تحوم فوق مخيم "قانا" في الوقت نفسه بدأت إسرائيل شن هجومها المدفعي على المخيم. قد أجبر المجتمع الدولي على إدانة إسرائيل وإجهاض محاولاتها[16] في الدفاع عن فعلها وإيجاد مبرر لذلك العمل اللاإنساني.[17]

إن وسائل الإعلام العربية تشكو ضعفا في الضوابط المهنية وتسقط أحيانا في إشاعة "وهم الديمقراطية" فغالبا ما يستخدم هامش حرية التعبير المسموح به من جانب السلطات العامة كبديل عن الديمقراطية، وفي إطار تطبيق الدول العربية نموذج التعددية المقيدة الذي لا يسمح بتداول السلطة ولكنه يتيح هامشا من حرية التعبير.[18]

لقد ظهرت مجموعة من المعطيات خارجة كليا عن فضاء الحرية ونابعة من انتعاش المنافسات بين أسر سياسية وتجارية ورؤوس أموال سياسية تستثمر في الإعلام وهذا يوحي بنوع من "التعددية والحراك" الذي يمكن أن يوجد وهما بديلا عن الديمقراطية والعمل السياسي.

كذلك فإنه لا يوجد سوق كاف لكل هذا الكم الهائل من المحطات الفضائية والصحف التي تنشأ يوميا في الفضاء الإعلامي العربي.

فالإعلام العربي لن يستطيع مهما تسلح بالإمكانيات ومهما استفاد من تقنيات عصر المعلومات أن يؤدي الدور المطلوب منه دون وجود عملية إصلاح جذرية وشاملة لواقعنا العربي. فعلى الإعلام العربي أن يكون أداة تنوير وتغير وليس وسيلة لتجاهل الحقائق أو طمسها وتزييفها.[19]

ميثاق حماية الصحافيين في مناطق الحروب

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية عقد مؤتمر دبلوماسي دامت مداولاته (4) أشهر، واعتمدت على أثره اتفاقيات جنيف الأربع عام (1949) التي عززت حماية المدنيين في أوقات الحرب، وأكملت هذه الاتفاقيات عام (1977) ببروتوكولين إضافيين.

لا يتم دائما ضمان سلامة الصحافيين ممن يؤدون مهام خطرة، وحتى إذا كان القانون الدولي ينص على الورق، على توفير حماية مناسبة، فإن الأطراف المتحاربة في هذه الأيام لا تبدي احتراما كافيا تجاه ذلك القانون، فالعاملون في مجال جمع الأنباء لا يحصلون على ضمان من المعتدين بأنهم سيجدون حماية كاملة، وبسبب المخاطر التي يواجهونها لتوفير المعلومات للرأي العام، فإنه يحق للعاملين في أجهزة الأعلام والصحافيين ومن يعاونونهم (إن كانوا من المتفرغين للعمل) أو الذين يعملون بالقطعة Free Lancers في مناطق الحرب أو المناطق الخطرة الحصول على الحماية والتعويض والضمانات الأساسية من مخدوميهم، على ألا يعني ذلك أن تخضع حمايتهم لإشراف السلطات العسكرية أو الحكومية المحلية، كما أن على مديري أجهزة الأعلام تحمل المسؤولية لبذل الجهود كافة لتطبيق المبادئ الثمانية التالية:

المبدأ الأول: الالتزام

على وسائل الإعلام والسلطات العامة والصحفيين أنفسهم السعي للتوصل إلى أساليب تمكن من تقييم المخاطر والتقليل منها في مناطق الحرب أو المناطق الخطرة وذلك عن طريق التشاور بعضهم مع بعض وتبادل المعلومات المفيدة، وأن المخاطر التي يواجهها الصحفيون العاملون في وسائل الإعلام وزملاؤهم المستقلون ومعاونوهم والموظفون المحليون وموظفو الإسناد إنما تتطلب الاستعداد والحصول على المعلومات والتأمين والمعدات المناسبة.[20]

المبدأ الثاني: الإرادة الحرة

تتضمن تغطية الحروب قبولا من جانب العاملين في وسائل الإعلام بالمخاطر المرتبطة بها، والتزاما شخصيا يعني أنهم يذهبون إليها على أساس تطوعي بحث، ويحق لهم بسبب تلك

المخاطر رفض القيام بمثل تلك المهام من دون إبداء أي تبرير ومن دون اعتبار تصرفهم بأنه غير مهني، ويمكن إنهاء المهمة في الميدان حسب طلب المراسل أو مسؤولي التحرير بعد التشاور بين الطرفين، مع أخذ المسؤولية المشتركة للطرفين بعين الاعتبار كما يجب على مسؤولي التحرير توخي عدم استخدام أي نوع من أنواع الضغط على المراسلين الخاصين للتعرض لمخاطر إضافية.

المبدأ الثالث: الخبرة

تتطلب تغطية الحرب مهارات وخبرات خاصة وعليه يجب على مسؤولي التحرير اختيار المراسلين أو الصحافيين المستقلين free Lancers ممن يتميزون بالخبرة ومن لديهم تجربة في مناطق الأزمات، والصحافيون ممن يغطون الحرب للمرة الأولى يجب عدم إرسالهم إلى هناك وحدهم بل يجب أن يكونوا في صحبة مراسل ذي خبرة أكبر.كما يجب تشجيع العمل الجماعي في الميدان، وعلى مسؤولي التحرير الاستماع لتجربة العاملين لديهم عند عودتهم وذلك للتعلم من تجربتهم.

المبدأ الرابع: الاستعداد

التدريب بصورة دورية على كيفية مواجهة الأخطار في مناطق النزاع أو التوتر من شأنه أن يحد من المخاطر التي يتعرض لها الصحافيون، ولذلك يتعين على إدارة التحرير أن تطلع الصحافيين العاملين لديها وكذلك الصحافيين المستقلين على أي دورات خاصة توعوية تنظمها هيئة مؤهلة لذلك محلية كانت أم دولية، وتسهيل مشاركتهم فيها.

ويتعين على كليات الصحافة المرموقة على الصعيد المهني أن تدخل في منهاجها برنامجا للتوعية بهذه القضايا.

المبدأ الخامس: التجهيزات

يجب أن تزود إدارة التحرير الموفد الخاص إلى المناطق الخطرة بعدة فعالة تضمن سلامته (سترة واقية وخوذة، مركبة محصنة إذا أمكن ذلك) وأجهزة اتصال (جهاز تحديد الموقع) وحقيبة الإسعافات الأولية بالإضافة إلى مواد غذائية يعتاش عليها.[21]

المبدأ السادس: التأمين

ينبغي أن يستفيد الصحافي والفريق المرافق له أثناء عمله في المناطق التي تشهد نزاعا أو توترا من تأمين وضمان يغطي المرض، والترحيل، والإعاقة والوفاة.

وعلى الإدارة في المؤسسات الإعلامية أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك قبل تكليف العاملين لديها بمهمة خطرة أو توظيف متعاونين للاضطلاع بها. وعليها أن تحرص على تطبيق مقتضيات المواثيق والاتفاقات ذات الصلة بالمهنة بحذافيرها.

المبدأ السابع: الدعم النفسي

على الإدارات في المؤسسات الإعلامية أن تحرص على أن يستفيد الصحافيون وأفراد الفريق المعاون من الاستشارات النفسية فور عودتهم من العمل في مناطق الخطر أو بعد إجراء تحقيقات حول أحداث مؤثرة في حال رغبوا في ذلك.

المبدأ الثامن: الحماية القانونية

يعتبر الصحافي المكلف بمهنة خطرة شخصية مدنية طبقا للبند (79) من البروتوكول الإضافي الأول في مواثيق جنيف، شرط ألا يقدم على أي عمل أو يأتي أي سلوك قد يؤثر على هذا الوضع، وبخاصة المشاركة بشكل مباشر في العمل الحربي عن طريق حمل السلاح أو القيام بنشاط تجسسي، ويمثل الاعتداء المتعمد على الصحافي الذي يسبب وفاته أو يعرض سلامته الجسدية لأضرار خطيرة انتهاكا خطيرا للبروتوكول، أي جريمة حرب.

من هم الذين يحميهم القانون الدولي الإنساني؟

- اتفاقية جنيف الأولى (1949) تحمي أفراد القوات المسلحة الجرحى والمرضى في الميدان.
- اتفاقية جنيف الثانية (1949) تحمي أفراد القوات المسلحة الجرحى والمرضى والغرقى في البحار.
- اتفاقية جنيف الثالثة (1949) تحمى أسرى الحرب.
- اتفاقية جنيف الرابعة (1949) تحمي الأشخاص المدنيين.
- البروتوكول الإضافي الأول (1977) يعزز الحماية المكفولة لضحايا النزاعات المسلحة الدولية.
- البرتوكول الإضافي الثاني (1977) يعزز الحماية المكفولة لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.[22]

ورشة عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع وسائل الإعلام العربية: تحديات العمل الإنساني في ميادين الحروب بين السرية والحياد

على مدى يومين، نظم الصليب الأحمر الدولي ورشة عمل في بيروت كانت الأولى التي تجمع بين اللجنة الدولية وعدد من ممثلي وسائل الإعلام والفضائيات والصحف العربية، بهدف تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام في ساحات الحرب، وزيادة درجة التعارف فيما بينهم، حرصا على حماية ضحايا النزاعات المسلحة بشكل فعال.

ورغم أن أعمال الورشة وعنوانها "تحديات العمل الإنساني في ميادين الحروب" توزعت حول مواضيع عدة مختلفة، فإن محور النقاش في كل المواضيع كان المعلومات التي يتكلم عنها الصليب الأحمر، خصوصا المتعلقة ببعض السجون والمعتقلات، وامتناع هذه الهيئة عن تسريبها إلى الإعلام كما حدث في قضية الانتهاكات التي جرت في سجن أبو غريب في العراق.

ممثلو الصليب الأحمر جادلوا بأنهم يبقون معلوماتهم سرية كي يتمكنوا من مواصلة زيارة السجناء والمعتقلين، وبالتالي الضغط على الحكومات والجهات المعنية من دون اللجوء إلى الإعلام، وذلك من منطلق التقيد بالقانون الدولي الإنساني كمرجع أساسي للتغطية الإعلامية للنزاعات المسلحة، أما الصحفيون فقد حاججوا أن في ذلك إخفاء لحقائق وانتهاكات خطيرة لا بد أن يطلع الرأي العام عليها.

وعلى هامش هذا النقاش، جرت نقاشات أخرى حول مسائل لا تقل خطورة، وبدا واضحا جدا أن أيا من الطرفين لا يملك سياسة محددة تجاه الآخر، كما بدا واضحاً أن اللجنة الدولية ملمة بتفاصيل العمل الصحفي وتدرك جيدا أسلوب المخاطبة السليمة مع وسائل الإعلام، على العكس، فإن معظم الصحافيين المشاركين في الورشة بدوا من خلال ما طرحوه وسألوا عنه أنهم غير ملمين بأصول عمل المنظمات الإنسانية المستقلة، وأما الإعلاميون العرب فطرحوا رغبة في أن تتدخل اللجنة لدى رئاسات التحرير لإفساح مجال أوسع أمامهم للتواجد أكثر في النقاط الساخنة وتلك التي تشهد انتهاكا بحق الإنسان.

وبدلا من استغلال كل الوقت والنقاش للوصول إلى آلية عمل وتعاون مشترك حاول معظم المشاركين تسييس القضايا المطروحة، ومارسو اسقاطات معتقداتهم ومبادئهم وتجاربهم الخاصة، فيما بقي أعضاء اللجنة الدولية متمسكين بمبادئ عملهم "القانون الدولي الإنساني"، فهم ومن خلال تنظيم ورشة العمل هذه مارسوا النقد الذاتي بشكل صحيح وسليم مائة في المائة. وبطرحهم الاستعداد لتنظيم ورش عمل مماثلة، وزيارات ميدانية إلى ميادين الحروب وبعض المعتقلات وإقامة دورات تدريبية للصحافيين حول حقوق الإنسان وضعوا الكرة في ملعب وسائل الإعلام العربي للبدء بآلية عمل حديثة تفرد مساحات أوسع للاهتمام بقضايا الإنسان الإنسانية بشكل أفضل.[23]

أعقب المداخلات التي توزعت على أربع جلسات عمل (بمعدل جلستين كل يوم) حوار بين المشاركين والمنظمين طرح تساؤلات عدة حول موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بين "الجلاد والضحية" وإمكانية استباق الأزمات الإنسانية.كما طرح الحوار تساؤلات حول تعامل الأنظمة العربية مع القضايا الإنسانية ومدى استقلالية الإعلام العربي.

ففي الشق الأول المتعلق بالموقع بين الجلاد والضحية، بدأ الإعلاميون العرب المشاركون متحدين، متفاهمين متفقين، حول ما يجري ضد بعض الشعوب العربية والإسلامية. واجمعوا على أنه "ظلم استبدادي وراءه مؤامرة امبرالية مدروسة".

وأعطوا مثالا ما جرى في سجن أبو غريب في بغداد من انتهاكات ضد حقوق المعتقلين العراقيين تمت على يد جلاد أمريكي. فهذا الحادث لاقى انسجاما شاملا بين المشاركين الإعلاميين وهو أمر ينسجم مع موقف عربي عام حيال التدخلات الأمريكية في المنطقة.

ويقابل ذلك حقيقة أخرى وهي أن الإعلام العربي يعيش حالة من التناقض حين يتعلق الأمر بانتهاكات قام بها عرب أو مسلمون. وهو أمر قاتم ومقلق وأبرز مثل على ذلك الانقسام الذي جرى بين المشاركين لمجرد طرح قضية عمليات الإبادة والتطهير العرقي التي جرت في دارفور (غرب السودان) بإقرار منظمات دولية عديدة. فبعيدا عن القصور الإعلامي العربي لجهة تغطية أحداث ومآسي القارة الأفريقية بشكل معمق، فإن محاولات بعض وسائل الإعلام الالتفاف على حقيقة أن جماعات عربية تقف وراء عدد من الانتهاكات أمر يدعو للتوقف والتأمل والمحاسبة الذاتية.

ففي حادثة أبو غريب نذكر أن وسائل الإعلام العربية لم تتناول الموضوع إلا بعد أن نشرت وسائل الإعلام الغربية الفضيحة مستندة إلى تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي تسرب إليها بطريقة ما.

كما أن نوعية الانتهاك الذي طال معتقلي أبو غريب –الاعتداء الجنسي - ساهم في تضخيم صورة الفضيحة في وسائل الإعلام - والدليل أنه عندما نشرت صور أخرى أيضا للانتهاكات ضد المعتقلين العراقيين بعد أشهر قليلة فقط (لم تكن ذات طابع فاضح)، لم يعرها الإعلام العربي الأهمية نفسها، فيما كان موقف اللجنة الدولية ثابت من الحادثين. فهي تركز في الدرجة الأولى على المبدأ "وهو حظر تصوير أو عرض صور لمعتقلين مهما اختلفت جنسياتهم وانتماءاتهم في أي ظرف وتحت أي طارئ".

وفي حين حاجج الصحفيون بكل ما يملكونه ودافعوا عن شرف وحرية وأمن المواطن العربي والإسلامي، متهمين اللجنة "بالتستر" تارة وبالتقصير والتحيز تارة أخرى، رد مندوبو اللجنة بحجج أقوى مستندين إلى مبدأ عملهم "القانون الإنساني الدولي" الذي يفرض عليهم العمل بسرية والوقوف عند مسافة متوازية بين طرفي أي نزاع، والامتناع عن تسمية من هو الجلاد ومن هو الضحية. ولم يكتف مندوبو اللجنة بهذا الحد بل أعادوا الكرة إلى ملعب وسائل الإعلام العربية خصوصا فسجن أبو غريب يقع في بلد عربي يضم مندوبا أو أكثر لكل وسيلة أعلام عربية بمن فيهم الصحافيون العراقيون، والمعتقلون الذين طالتهم الفضيحة لم يكونوا أول المسجونين ولا

آخرهم. ومع ذلك لم يبادر أي صحافي أو وسيلة أعلام عربية إلى تسليط الضوء على ما يجري داخل أبو غريب على سبيل المثال. ولو بادر أحد بإخبار اللجنة لتم تدخلها في وقت أبكر وبفعالية أكبر، مثلما حدث بداية الحرب على العراق عندما تلقت اللجنة تقريرا من عراقيين يفيد بأن القوات الأمريكية استخدمت قذائف انشطارية وعنقودية في أحياء سكنية وتمكنت من إيقاف ذلك في حينه. وقال آخر عرضت بعض الشاشات المتلفزة صور الجنود الأمريكيين الذين وقعوا أسرى بيد مسلحين عراقيين.

يومها سارع ذوو الجنود للاحتجاج لدى اللجنة والمعنيين لأنهم يدركون أن عرض صور أبنائهم وهم أسرى انتهاك لحقوقهم الإنسانية يحظره القانون الدولي. فيما لم يعترض أي من ذوي الأسرى العراقيين على عرض صور أبنائهم لأنهم ببساطة يجهلون هذا الحق، كما يجهله معظم الصحافيين العرب الذين تورطوا في عرض صور لأسرى عرب "كسبق صحفي" وتهمة الجهل تنطبق أيضا على الأسير نفسه.[24]

كان للجنة الدولية بعض المآخذ على وسائل الإعلام العربية. فاللجنة تتهم الإعلام العربي بتحريف تقاريرها أحيانا أو إهمالها إذا لم تتضمن ما يخدم تطلعاتها وأهدافها (السياسة قبل الإنسانية) كما تتهمها "بالتقاعس" عن ممارسة دورها في الإبلاغ عن التكلفة البشرية للحروب. وفي هذا الخصوص ردت على تساؤلات البعض "لماذا تقدم المعلومة إلى وسائل الإعلام الغربية قبل العربية بالقول "ببساطة لأنها لها تواجدا أكبر في ميادين الأحداث".

أما ما يخص "السرية" التي تتسلح بها اللجنة الدولية لحماية من تعمل معهم أولا ومن يعمل معها ثانيا وحرصا على تحقيق هدفها أخيرا، كان للإعلاميين موقف مغاير. فوسائل الإعلام من حيث المبدأ ضد السرية والحياد ويقوم عملها وأدواتها على رفض السرية وكل ما هو مغلق والإخبار العام به، كما أن المهنة ليست حيادية والالتزام بالعلنية والموضوعية مسألة رئيسية والسرية تفرض في العمل الصحفي لأسباب دكتاتورية فقط لا قانونية.وقد اجمع معظم المشاركين على ضرورة أن تعدل اللجنة من شروط السرية، كأن تضع حيزا للمساومة وخرق المبدأ عندما تكون الانتهاكات فاضحة بحجم ما جرى في أبو غريب ودارفور.

لا توجد سياسة متبادلة:

لا تملك وسائل الإعلام سياسة محددة تجاه المنظمات الإنسانية.ويظهر دور هذه المنظمات في وسائل الإعلام مع بروز أزمات محددة فيها معاناة واسعة. ثم يختفي هذا الدور في الحالات العادية مع أن دور هذه المنظمات أوسع بكثير بموازاة الأزمات المزمنة والمستمرة منذ عقود مثل القضية الفلسطينية.

وفي المقابل يبدو أن المنظمات الإنسانية لا تملك أيضا سياسة إعلامية واضحة ومستمرة وتعتمد بدورها المناسبات للإشهار عن نشاطاتها.

ومن المؤسف القول أن المنظمات التي تهتم بالإعلام حتى الآن إنما تغطي بهذا الاهتمام عدم قيامها بنشاط كاف في المجال الإنساني.وأن المنظمات الناشطة في مجال عملها لا تنشط إعلاميا مع أن الأمرين لا يتناقضان مع بعضهما البعض.

يجب الاعتراف بأن المعلومات عن الكثير من الأزمات في العالم ذات البعد الإنساني تأتينا عبر هذه المنظمات منها دارفور وغزة والمجاعات في القارة الإفريقية وانتهاك حقوق الإنسان في العديد من الدول مثل كولومبيا، ولكن من المؤسف القول أن أهم المعلومات الخاصة بالبلدان العربية والإسلامية تأتينا عن طريق وسائل الإعلام الغربية وكأن هناك خللا في العلاقة بين هذه المنظمات ووسائل الإعلام العربية.

وفي المقابل فإن اهتمام وسائل الإعلام العربية بالنشاطات الإنسانية وبقضايا حقوق الإنسان ضعيف وفقير مقارنة بالقضايا السياسية على سبيل المثال لا الحصر.

إشكالية ازدواجية المعايير:

خصصت الجلسة الأولى من اليوم الأول للقضايا والتحديات التي تواجه العمل الإنساني المستقل المحايد في الميدان، قدم العرض مندوب اللجنة الدولية في جنيف يحيى عليبي الذي قال "إن أخطر ما يواجهه العاملون في اللجنة اتهامات بازدواجية المعايير، أو متطلباتهم بأخذ موقف من النزاع الدائر، أي الوقوف إلى جانب طرف ضد آخر، وهذا ما يتناقض مع أسس وقوانين عمل اللجنة آلا وهي عدم التحيز والتزام الحياد"

وطرح شعبان عبد الرحمن (مجلة المجتمع – الكويت) إشكالية "استغلال العمل الإنساني لأسباب سياسية" وعرض الزميل احمد عبد المجيد (جريدة الزمان- العراق) في مداخلته "انعدام الأمن: أحد تحديات العمل الإنساني في الميدان" للحملة العسكرية الأمريكية المستمرة وأثارها على مختلف القطاعات في العراق. وقدم رضوان أبو عياش (هيئة الإذاعة الفلسطينية) مداخلة بعنوان "كيف يرى الإعلام العربي العمل الإنساني المستقل" أشار فيها إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات الإعلامية والمنظمات الإنسانية والسعي إلى تقديم الصورة الحقيقية للمنظمات، والرد على الدعايات المضادة التي تستهدفها.

تجارب ميدانية:

وتناولت الجلسة الثانية قضية "الإعلام والعمل الإنساني" فقدم حازم الأمين (جريدة الحياة- لبنان) توصية بتعديل مبدأ السرية في العمل الإعلامي للمنظمات الإنسانية الدولية. كما عرضت

المندوبة السابقة للجنة الدولية في العراق ندى دوماني "للتغطية الإعلامية للأزمة العراقية- تجربة الصليب الأحمر" وماجد سعيد (تلفزيون أبو ظبي- فلسطين) "للتغطية الإعلامية للنزاع بين إسرائيل وفلسطين" وأجرى كمال بن يونس (جريدة الصباح- تونس). مقارنة بين الإعلام في المشرق والمغرب، والتغطية الإعلامية للعمل الإنساني" ليختم مندوب اللجنة في لندن رولان هوجونين حول "أزمة دارفور ودور الإعلام".

السرية والحياد:

خصصت الجلسة الأولى في اليوم الثاني للورشة لمناقشة أسلوب عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فعرض مندوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أماكن تواجد اللجنة في العراق وإسرائيل وفلسطين والصحراء الغربية، ومثال إتباع أسلوب الحياد والسرية في حادثة الانتهاكات التي جرت في سجن أبو غريب، في حين قدم طارق حسين (جريدة الأهرام- مصر) ورقة عمل حول "كيف ترى وسائل الإعلام منهجية السرية والحياد". وقدم مندوب اللجنة في بيروت أحمد كرعود عرضا عن التجربة الإعلامية لمنظمة العفو الدولية، وكانت الجلسة الثانية حول "القانون الدولي الإنساني كمرجع للتغطية الإعلامية" وكيفية حماية الصحافيين في مناطق الحرب وتوفير الأمان لهم. أما الجلسة الختامية فخصصت لمناقشة كيفية ملء الفجوة، ودور الإعلام في الإبلاغ عن التكلفة البشرية للحروب، وفي التعبئة والمؤازرة، وقدمت فاطمة الصمادي (جريدة العرب اليوم- الأردن) ورقة عمل في هذا الخصوص.[25]

الحريات الصحفية في العالم العربي الترتيب العربي والترتيب العالمي[26]

التسلسل	الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
1	الكويت	1	85
2	قطر	2	90
3	الأردن	3	96
4	الإمارات	4	100
5	لبنان	5	108
6	المغرب	6	119
7	البحرين	7	123
8	الجزائر	8	129
9	فلسطين	9	132
10	السودان	10	133
11	اليمن	11	136
12	مصر	12	143
13	سوريا	13	145

التسلسل	الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
14	تونس	14	147
15	المملكة العربية السعودية	15	154
16	العراق	16	157
17	ليبيا	17	162

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال أثر المخاطر التي يواجهها الإعلاميون العاملون في مجال الإعلام سواء كان بالكتابات الصحفية والتغطيات الإخبارية المكتوبة والمسموعة والمرئية بما في ذلك البث على الهواء مباشرة من موقع الأحداث.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر تلك المخاطر المادية والنفسية على الإعلاميين وعلى مهنية العمل الإعلامي، وقدرة الإعلام على نقل الحقائق والدقة والمصداقية في نقل المعلومات.

وتتمحور هذه الدراسة في مجالها العملي حول التعرف على رأي الإعلاميين الأردنيين في المخاطر، التي يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، ومدى التأثير الحاصل على مهنية العمل الإعلامي من حيث نقل الحقيقة كما هي، وعدم الانصياع إلى الضغوطات النفسية والسياسية والتي عادة ما تمارسها الحكومات في سبيل توجيه المادة الإعلامية لصالح سياساتها.

تعد هذه الدراسة من أول الدراسات في هذا المجال حيث لم يتسنى للباحث الحصول على دراسات سابقة حول هذا الموضوع، وبذا فيمكن اعتبار هذه الدراسة جديدة في مجال الإعلام.

مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة برأي، الإعلاميين الأردنيين والذين يشتغلون في مختلف القطاعات الإعلامية كالتحرير، والتصوير، والإعداد، والتقديم والإدارة وغيرها من المجالات.

كما تأتي هذا الدراسة لتجيب، على مدى تأثير المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، على مهنيتهم ومدى التقيد بأسس العمل الإعلامي. ومدى الالتزام باتفاقيات جنيف الأربع التي عززت حماية المدنيين في أوقات الحرب وأكملت هذه الاتفاقيات ببروتوكولين إضافيين البروتوكول الأول (1977) يعزز الحماية المكفولة لضحايا النزاعات المسلحة الدولية والبرتوكول الإضافي الثاني (1977) يعزز الحماية المكفولة لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

أهداف الدراسة

1. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أراء واتجاهات الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الأردنية نحو المخاطر التي تواجه الإعلاميين بشكل عام في ظروف الحرب والمنازعات والمخاطر وحالات الطوارئ.
2. كما تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير هذه المخاطر التي تواجه الإعلاميين على مصداقية العمل الإعلامي والدقة في نقل الوقائع والحقائق والمعلومات وحرية الرأي والتعبير والتعرف إلى أي مدى تؤثر هذه المخاطر على حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام وتحملها لمسؤولياتها.
3. التعرف على دور المنظمات الدولية والاتحادات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني والأطراف المتنازعة في توفير الحماية للصحفيين والإعلاميين بشكل عام في ظروف الأزمات والمخاطر والحروب والمنازعات.
4. كذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه تخصيص المؤسسات الإعلامية (Privatization) في دعم الإعلاميين وإعطائهم حرية أكبر للعمل في ظل المخاطر والمنازعات والأزمات والطوارئ والحروب.
5. التعرف إذا ما كان الحرص على تحقيق السبق الصحفي (Scoop) والتغطيات الحصرية (Exclusive Coverage) والمنافسة القائمة بين المؤسسات الصحفية والمحطات الفضائية غير الرسمية تعتبر من العوامل الأساسية في تعريض الإعلاميين أنفسهم للمخاطر في ظروف الحرب والأزمات.

منهجية الدراسة:

استخدم في الدراسة أسلوب البحث العلمي الاستقرائي، وذلك بجمع المادة العلمية من خلال الإطلاع على، المصادر والمراجع والمقالات الموسوعية، التي أشارت إلى المخاطر الإعلامية وخطورة العمل في مجال الإعلام.

أما في المجال العملي فتم استخدام أسلوب المسح الميداني حيث، تم تصميم استبانة تم توزيعها على أفراد العينة، من الإعلاميين الأردنيين حيث بلغ عددهم (190)، تم الحصول على المعلومات منهم بواسطة الاستبانة، ومن ثم تم تفريغ المعلومات ومعالجة البيانات إحصائياً، ثم استخراج النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الإعلاميين الأردنيين العاملين، في القطاع الإعلامي في الأردن.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من (190)، من الإعلاميين الأردنيين العاملين في وسائل الإعلام الأردنية ممن يعملون في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الصحفية ووكالة الأنباء بترا الأردنية من رؤساء تحرير ومن محررين ومراسلين ومصورين وكتاب أعمده ومقالات صحفية ومدراء دوائر، حيث تم توزيع (200) استبانه، وتم استرجاع (190) تم تحليلها إحصائياً على برنامج (SPSS) الإحصائي، للوصول إلى النتائج.

تساؤلات الدراسة:

يمكن حصر تساؤلات الدراسة بالآتي:

1. هل تؤثر المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال الإعلام على مصداقية العمل الإعلامي؟
2. هل تعمل الحوافز المادية والمعنوية والسبق الصحافي والإعلامي على تشجيع العمل الإعلامي في ظل المخاطر والأزمات؟
3. هل تشجع الحكومات العمل في المجال الإعلامي المحفوف بالمخاطر؟
4. ما تأثير التوسع في مجال التغطية الإعلامية على الإعلاميين العاملين في ظل المخاطر؟
5. هل يساعد تخصيص المؤسسات الإعلامية على دعم الإعلاميين وإعطائهم حرية اكبر للعمل في ظل المخاطر؟
6. هل تلعب الرقابة الذاتية دورا في عمل الإعلامي في ظل الأزمات والمنازعات وإعلان حالات الطوارئ؟
7. هل للتقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام دور في دفع الإعلاميين للعمل في ظروف الحروب والأزمات؟
8. هل تقوم الأطراف المتنازعة في ظروف الأزمات والحروب بتوفير الحماية الكافية للصحفيين والإعلاميين؟
9. ما دور المنظمات الدولية واتحادات الإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني في توفير الحماية للصحفيين في ظروف الأزمات والمخاطر والطوارئ والحروب والمنازعات؟

الحصاد الميداني لنتائج التحليل الإحصائي

التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة:

1. بحسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	86	45.3
أنثى	104	54.7
المجموع	190	100.0

وصلت نسبة أفراد العينة من الإناث (54.7%) وبتكرار وصل إلى (104) من أفراد العينة في حين أن (45.3%) من أفراد العينة كانوا من الذكور وبتكرار وصل إلى (86) من أصل (190).

2. بحسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
24 - 20	8	4.2
29-25	46	24.2
34-30	89	46.8
39-35	24	12.6
44-40	4	2.1
49-45	7	3.7
54-50	5	2.6
59-55	7	3.7
المجموع	190	100.0

من خلال توزيع أفراد العينة بحسب العمر، نجد أن من هم في فئة (40 إلى 44) سنة كانت النسبة الأقل، حيث وصلت نسبتهم إلى (2.1%) بينما نجد أن الفئات العمرية التي هي (أقل من 30) سنة قد كانت متساوية تقريباً، وكان تكرارها (89) فرداً بنسبة (46.8%) وكانت هي النسبة الأكبر.

3. بحسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	27	14.2
9-5 سنوات	30	15.8
14-10 سنة	120	63.2
19-15 سنة	5	2.6

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
20-24 سنة	6	3.2
25 سنة فأكثر	2	1.1
المجموع	190	100.0

من خلال الجدول السابق نجد أن اغلب أفراد العينة، كانوا ممن خبرتهم أكثر من (5) سنوات، في حين أن النسبة الأقل كانت من تجاوزت خبرتهم (25) سنة، وكان تكرارهم (2) وبنسبة مئوية وصلت إلى (1.1) ويظهر الجدول أن (93.2%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين (5 - أقل من 15) سنة.

4. بحسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
أستاذ أكاديمي	7	3.7
مدير دائرة	3	1.6
مدير أخبار	0	0
منتج	1	.5
مصور	20	10.5
معد برامج	1	.5
محرر	16	8.4
رئيس تحرير	2	1.1
مذيع أخبار	6	3.2
مندوب إخباري	12	6.3
مقدم برامج	26	13.7
فني أجهزة	8	4.2
فني مكساج/مونتاج	14	7.4
مخرج	4	2.1
فني إنارة	11	5.8
مهندس ديكور	12	6.3
فني ديكور	4	2.1
مراسل إخباري	7	3.7
مونتير	4	2.1
مدير تصوير	1	.5
مدير برامج	1	.5
كاتب صحفي)عمود/مقالة)	7	3.7
مذيع ربط	7	3.7
فني صوت	4	2.1

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
مخرج منفذ	2	1.1
مذيع نشرة جوية	0	0
غير ذلك	10	5.3
المجموع	190	100.0

من خلال الجدول السابق نجد أن أغلب أفراد العينة كانوا، من المصورين والمحررين وفني المكساج والمونتاج ومقدمي البرامج، في حين أن اقل نسبة كانت (5%) بالتساوي للمنتج، ومعد البرامج، ومدير التصوير، ومدير البرامج.

5. بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوية عامة	21	11.1
دبلوم متوسط	19	10.0
الشهادة الجامعية الأولى	101	53.2
دبلوم عالٍ	33	17.4
ماجستير	16	8.4
المجموع	190	100.0

من خلال الجدول السابق نجد أن حاملي الشهادة الجامعية الأولى، وصلت نسبتهم إلى (53.2%)، وهي تدل على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة. في حين أن من يحملون شهادة الماجستير حصلوا على اقل نسبة وهي (8.4%)، وكان هناك تساوي في النسب تقريبا بين حملة شهادة الثانوية العامة، والدبلوم المتوسط.

إجابات أفراد العينة عن أسئلة الدراسة:

1. هل تعتقد أن العمل الصحفي والإعلامي تحفّه الكثير من الصعوبات والمخاطر؟

	التكرار	النسبة
نعم	109	57.4
لا	7	3.7
أحياناً	64	33.7
لا أدري	10	5.3
المجموع	190	100.0

من خلال إجابة أفراد العينة على السؤال هل العمل الصحفي والإعلامي تحفّه الكثير من الصعوبات والمخاطر، حيث كانت غالبية العينة التي وصلت نسبتهم إلى (57.4%)، تقر بأن العمل الإعلامي والصحفي تحفه الكثير من الصعوبات والمخاطر في حين أن من، ترددوا في الإجابة

بأحياناً وصلت نسبتهم إلى (33.7%). وهذا الأمر طبيعي لأن العمل الصحفي مبني على نقل الحدث، والعمل في ظل الظروف والأزمات وحالات الطوارئ والمنازعات والحروب.

2. هل ترى أن على الإعلامي أن يعمل في ظروف خطرة؟

	التكرار	النسبة
نعم	75	39.5
لا	30	15.8
أحياناً	75	39.5
لا أدري	10	5.3
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (2) نجد أن (39.5%) من أفراد العينة أجابوا بالموافقة ونفس النسبة أحياناً، في حين من لم يوافقوا وصلت نسبتهم إلى (15.8%). وهذا يشير إلى أن رأي الإعلاميين انه لا بأس، من العمل في ظروف الخطر إذا آمن الصحفي برسالته. وأن العمل الصحفي والإعلامي يشوبه الكثير من المخاطر وعلى الإعلامي أن يقبل بذلك.

3. هل ترى أن العمل في ظروف الأزمات والمنازعات والطوارئ يؤثر على طبيعة العمل الإعلامي؟

	التكرار	النسبة
نعم	115	60.5
لا	2	1.1
أحياناً	63	33.2
لا أدري	10	5.3
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال المتعلق أن العمل في ظل الظروف والأزمات والمنازعات والطوارئ، يؤثر على طبيعة العمل الإعلامي فقد كانت نسبة الموافقة قد وصلت إلى (60.5%)، بينما كانت نسبة عدم الموافقة، قد وصلت إلى (1.1%) فقط. وهذا الأمر يعزز القول بأن العمل في ظل هذه الظروف (الأزمات والمنازعات والطوارئ) يؤثر على العمل الإعلامي وعلى مصداقيته.

4. هل تؤثر المخاطر التي يواجهها الإعلاميون على مصداقيتهم في هذه الظروف؟

	التكرار	النسبة
نعم	84	44.2
لا	8	4.2
أحياناً	84	44.2
لا أدري	14	7.4
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بتأثير المخاطر على المصداقية، في العمل الإعلامي نجد أن هناك تساوياً في الإجابة بنعم وبأحياناً، من قبل أفراد العينة، وكانت هذه النسبة (44.2%). بينما النسبة الأدنى كانت في عدم الموافقة حيث وصلت إلى (4.2%). وهذا الأمر راجع إلى أن المصداقية في العمل في ظل الأزمات والمنازعات والطوارئ تتراجع وتفقد الحيادية.والموضوعية فيتجنب الكثير من الصحفيين تبني وجهات نظرهم الخاصة التي قد تلحق بهم الأذى. وقد لا يعرضون المعلومات كاملة وفي ذلك انتقاص من الحقيقة أو (الحقائق).

5. هل ترى أن المخاطر التي يواجهها الإعلاميون في عملهم في ظروف الحرب والأزمات تؤثر على طبيعة وشكل المادة الإعلامية المقدمة؟

	التكرار	النسبة
نعم	72	37.9
لا	18	9.5
أحياناً	100	52.6
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال الخامس حول تأثير المخاطر على طبيعة وشكل المادة الإعلامية، نجد نسبة موافقة عالية وصلت إلى (37.9%) بينما كانت نسبة الإجابة بأحياناً وصلت، إلى (52.6%). وهذا الأمر طبيعي لأن المخاطر التي يواجهها الإعلاميون لها تأثير على عملهم الإعلامي، وذلك بسبب وجود العمل غير المستقر وفقدان المصداقية أحياناً.

6. هل المخاطر والصعوبات التي تواجه الإعلاميين تجعلهم يعمدون إلى التعتيم (Black out) على بعض الحقائق والأحداث أو طمسها (Supress) وتضعف مصداقيتهم؟

	التكرار	النسبة
نعم	34	17.9
لا	14	7.4
أحياناً	136	71.6
لا أدري	6	3.2
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (6)، نجد أن هناك إجابة بأحياناً وصلت إلى (71.6%)، أي أن (71.6%) من مجموع أفراد العينة يرون أن الإعلاميين يضطرون أحيانا إلى التعتيم أو طمس بعض الحقائق بسبب المخاطر والصعوبات الأمر الذي يؤثر على مصداقيتهم (Credibility) في حين الإجابة بلا كانت الأقل ووصلت إلى (7.4%) وهذا الأمر يدعم مصداقية

الإعلاميين، في نقل الحدث دون تعتيم أو تغيير في الحقيقة و الوصول إلى قلب الحدث دون مؤثرات تغير من وجهة رأيه.

7. هل تجد أن المردود المالي والحوافز المادية للعمل في الظروف الحرجة والصعبة وظروف الحرب والأزمات والمنازعات تحفز الإعلاميين على المخاطرة في تقديم المعلومة؟

	التكرار	النسبة
نعم	33	17.4
لا	11	5.8
أحياناً	144	75.8
لا أدري	2	1.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (7)، نجد هناك إجابة بأحياناً وصلت إلى (75.8%)، بينما من لا يدري وصل إلى (1.1%). و(17.4%) من أفراد العينة يرون أن الحوافز المادية تدفع الإعلاميين إلى المخاطرة في تقديم المعلومة، وهذا الأمر يشير إلى أن المردود المالي يلعب دوراً مهماً أحياناً في تحفيز الإعلاميين للعمل في ظل الظروف الحرجة، وهذا مؤشر على حجم المخاطر ووجود عدد من الإعلاميين والصحفيين الذين، يهمهم عملهم الإعلامي لكسب لقمة عيشهم بصرف النظر عن المصداقية.

8. هل يعمل الدعم المعنوي للإعلاميين من خلال أبراز مواقفهم وأعمالهم على تشجيع العمل الإعلامي في ظل الأزمات والظروف الصعبة والحروب؟

	التكرار	النسبة
نعم	91	47.9
لا	8	4.2
أحياناً	75	39.5
لا أدري	16	8.4
المجموع	190	100.0

تشير الإجابات في السؤال رقم (8) إلى أن (47.9%) من أفراد العينة يرون أن الدعم المعنوي، له اثر كبير على الإعلاميين للعمل في ظل المخاطر، من خلال إبراز المواقف والأعمال، في ظل الظروف الصعبة والحروب، حيث أن هذا الأمر يدعمهم للعمل في ظل الظروف الصعبة. وفيه كسب للسمعة الحسنة والمهنية وتعزز مكانتهم وسمعتهم والعمل الإعلامي المتميز عند الجمهور في المكان الذي يتواجدون فيه.

9. هل يساعد جو المنافسة بين المحطات الفضائية والتغطيات الإخبارية الحصرية (Exclusive Coverage) على المخاطرة من أجل تحقيق السبق الصحفي (Scoop)؟

	التكرار	النسبة
نعم	128	67.4
لا	10	5.3
أحياناً	52	27.4
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم، (9) نجد أن الموافقة بنسبة (67.4%) على كون المنافسة بين المحطات الفضائية والتغطيات الإخبارية الحصرية تحفز هؤلاء الإعلاميين، على بذل أفضل الجهود في سبيل تحقيق السبق الصحفي (Scoop). وهذا يساعد الإعلاميين على التركيز على العمل الإعلامي المنافس. بحيث ينعكس نجاح المؤسسة التي يعمل بها الصحفي على نجاحه ويكسبه سمعة إعلامية ،على نطاق واسع في عالم الصحافة والإعلام بحيث يصبح مصدراً لجذب الجمهور إلى المؤسسة التي يعمل بها. ويزيد من حجم الاستماع والمشاهدة للمحطة الفضائية ويزيد من نسبة التعرض والمقروئيه للصحيفة التي دأبت على تحقيق السبق الصحفي وتعزز مكانتها وسمعتها الإعلامية.

10. هل تقوم الحكومات بتشجيع الإعلاميين للعمل في ظروف الأزمات وتتعاون معهم؟

	التكرار	النسبة
نعم	64	33.7
لا	33	17.4
أحياناً	69	36.3
لا أدري	24	12.6
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم، (10) نجد أن لدى أفراد العينة قناعة بنسبة (33.7%)، بأن الحكومات تقوم بتشجيع الإعلاميين للعمل في ظل الأزمات والذين أجابوا بأحيانا، كانت نسبتهم (36.3%)، ويعزي الإعلاميين حرص الحكومات على تشجيع الإعلاميين للعمل في ظروف الأزمات، بهدف نشر السياسات الحكومية ومن اجل أن تظهر بقوة أمام الحكومات الأخرى. وتعزيز مواقفها وتوجهاتها والحرص على كسب الرأي العام. والمناصرة السياسية (Political recruitment) من خلال التأكيد على مواقفها ومنجزاتها الإيجابية والحكمة في معالجة الأمور في الظروف الصعبة والأزمات.

11. هل ترى أن تشجيع الحكومات للإعلاميين للعمل في حال الأزمات يعمل على دعم الحريات الصحفية والإعلامية ؟

	التكرار	النسبة
نعم	73	38.4
لا	18	9.5
أحياناً	72	37.9
لا أدري	27	14.2
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (11)، نجد أن الحكومات تشجع الإعلاميين بنسبة موافقة، وصلت إلى (38.4%)، وهذا يشير إلى دعم الحريات الصحفية والإعلامية وعدم لجم الحقيقة، من الوصول إلى الناس عبر الإعلاميين.

12. هل ترى أن العمل في مجال الإعلام لا بد أن يكون مستقلا؟

	التكرار	النسبة
نعم	105	55.3
لا	6	3.2
أحياناً	39	20.5
لا أدري	40	21.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (12)، نجد أن هناك موافقة على انه يجب أن يكون العمل في مجال الإعلام مستقلاً بنسبة (55.3%)، وهذا يشير إلى أهمية الاستقلالية في العمل الإعلامي وعدم الانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر، ورغبتهم (الصحفيين والإعلاميين) بعدم إتباع سياسة معينة في عملهم الإعلامي لصالح جهة معينة في الداخل أو الخارج بحيث لا تؤثر العوامل والمتغيرات المحيطة على استقلالية العمل الصحفي والإعلامي. فبرأيهم أن العمل الإعلامي لابد أن يكون مستقلا بعيداً عن أي هوى أو مصالح أو تأثيرات داخلية أو خارجية.

13. هل تجد أن التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام والتغطيات الإخبارية من مواقع الأحداث مباشرة يساعد على العمل في ظل ظروف الأزمات والحروب ويقوم بكشف الحقائق ويعطي مصداقية للمحطة أو وسيلة الإعلام؟

	التكرار	النسبة
نعم	83	43.7
لا	21	11.1
أحياناً	76	40.0
لا أدري	10	5.3
المجموع	190	100.0

نجد أن هناك موافقة بنسبة (43.7%)، على أهمية استخدام التكنولوجيا في مجال الإعلام، حيث تساعد التكنولوجيا في نقل الحدث بسرعة وبمرونة مما يكسب المحطة السمعة الجيدة بين المحطات الأخرى، وتكون بذلك حققت هدف الإعلام القائم على الآنية (Immediacy) في نقل الحدث، كذلك تعمل التكنولوجيا على التخفيف من حدة المخاطر على الإعلامي في ظروف الأزمات من خلال الأجهزة الحديثة، التي تمكنه من نقل الحدث إلى الجمهور وهو بعيدا عنه.

14. هل ترى أن فتح مجال الحريات الصحفية الإعلامية يساعد على تقديم التغطية الملائمة للحدث تغطية إخبارية متوازنة تتسم بالصدق والمصداقية؟

	التكرار	النسبة
نعم	81	42.6
لا	27	14.2
أحياناً	80	42.1
لا أدري	2	1.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال (14)، نجد أن هناك نسبة موافقة وصلت إلى (42.6%)، حيث أن فتح مجال الحريات الصحفية والإعلامية يساعد على تقديم التغطية الملائمة والمتوازنه للحدث. في حين أن (14.2%) يرفضون فتح مجال للحريات الصحفية. قد يعود رفضهم لعدم فتح مجال للحريات الصحفية، إلى عدم إيمانهم الكافي برسالة الإعلام التي أساسها الدقة والصدق والموضوعية في نقل الحدث ربما يكون قصدهم أن وجود الحريات الصحفية لا يعني أنها توظف بالشكل الصحيح.

15. هل يساعد تخصيص المؤسسات الإعلامية على دعم الإعلاميين وإعطائهم حرية أكبر للعمل في ظل المخاطر وزيادة هامش الحرية وزيادة مصداقيتها من خلال الكشف عن الحقائق والمعلومات وثيقة الصلة بالحدث أو القضية أو موضوع المعالجة؟

	التكرار	النسبة
نعم	90	47.4
لا	3	1.6
أحياناً	82	43.2
لا أدري	15	7.9
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال (15)، نجد نسبة موافقة عالية وصلت إلى (47.4%)، حول كون تخصيص المؤسسات الإعلامية (Privatization) وعدم تابعيتها للحكومات يساعد على دعم العمل الإعلامي، وزيادة الحريات المعطاة للإعلاميين ناقلي الحدث، بعيداً عن التأثيرات الحكومية.فالإعلام الذي يقوم على أساس سياسة الحكومة يفقد في غالب الأحيان الاستقلالية والموضوعية والحيادية، التي يهدف لها الإعلامي في عمله ويصبح الإعلام أداة لتحقيق أهداف الحكومة ونشر سياستها وتبني مواقفها واتجاهاتها وسياساتها والتركيز على الإيجابيات والتعتيم على السلبيات أو طمسها.

16. هل ترى أن الأطراف المتنازعة في ظل الحروب والأزمات لا تعمل ولا توفر حماية كافية للإعلاميين والصحفيين في التغطيات الميدانية؟

	التكرار	النسبة
نعم	91	47.9
لا	16	8.4
أحياناً	76	40.0
لا أدري	7	3.7
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (16)، نجد كذلك نسبة موافقة وصلت إلى (47.9%) في كون أن الأطراف المتنازعة، لا تلتزم بتوفير الحماية الكافية للإعلاميين والصحفيين. وربما يعود ذلك بحسب رأي الصحفيين إلى انشغال الأطراف المتنازعة بظروف الحرب الصعبة. وهذا مؤشر على أن حماية الصحفيين والإعلاميين تأتي في المرتبة الأخيرة من اهتمامات الأطراف المتنازعة في وقت الحرب.

17. هل تعتقد أن على الأطراف المتنازعة في ظل الحروب والأزمات يجب أن توفر الحماية الكافية للصحفيين والإعلاميين؟

	التكرار	النسبة
نعم	91	47.9
لا	17	8.9
أحياناً	77	40.5
لا أدري	5	2.6
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (17)، نجد أن الموافقة بنسبة (47.9%)، على كون الأطراف المتنازعة يجب عليها توفير الحماية الكافية للصحفيين، وهذا يشير إلى رغبة الصحفي في الشعور بالأمن وهو يقوم بواجبة المهني الإعلامي. وهذا مطلب طبيعي للصحفيين والإعلاميين إذا ما أرادوا نقل الحقيقة للناس والقيام بواجبهم على أكمل وجه.

18. هل ترى أن إيمان الإعلامي برسالته وقناعته عاملان أساسيان في دفع الإعلاميين على تجشّم المتاعب والمصاعب والتعرض للأخطار؟

	التكرار	النسبة
نعم	75	39.5
لا	15	7.9
أحياناً	88	46.3
لا أدري	12	6.3
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (18)، نجد أن نسبة الموافقة على أن الإعلامي الذي لديه إيمان وقناعة برسالته الإعلامية ليتحمل تجشم المتاعب والمصاعب، التي يتعرض لها بنسبة موافقة وصلت إلى (39.5%). في حين كانت الإجابة بأحياناً (46.3%). وهذا يشير إلى أن إيمان الإعلامي برسالته تكون حافزاً له على قرع الأخطار، والدخول إلى قلب الحدث والمخاطرة من اجل توفير المعلومة الصحيحة للناس والوقوف على الحقائق.

19. هل تعتقد أن الحرص على تحقيق السبق الصحفي والتغطيات الحصرية يعتبران عاملان أساسيان في تعريض الإعلاميين أنفسهم للمخاطر في ظروف الحرب والأزمات؟

	التكرار	النسبة
نعم	59	31.1
لا	17	8.9
أحياناً	104	54.7
لا أدري	10	5.3
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (19)، نجد أن هناك تردداً بأحياناً في الإجابة وصلت إلى (54.7%)، وهذا يشير إلى انه ليس دائماً يكون السبق الصحفي والتغطية الحصرية عاملان للتعرض للمخاطر، وذلك لان هناك عوامل أخرى، تشجع الإعلامي على تعريض نفسه للمخاطر مثل إيمانه بالرسالة الإعلامية، أحياناً وتحقيق الربح المادي من جانب آخر.

20. هل تتدخل المنظمات الدولية واتحادات الإعلاميين والصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني بشكل كافٍ لحماية الإعلاميين والصحفيين من المخاطر في ظروف الحرب والأزمات؟

	التكرار	النسبة
نعم	36	18.9
لا	42	22.1
أحياناً	91	47.9
لا أدري	21	11.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (20)، نجد الإجابة بأحياناً بواقع (47.9%)، وبالإجابة بلا وصلت إلى (22.1%)، وذلك يدل على عدم إدراك الصحفيين والإعلاميين لحقيقة دور المنظمات الدولية، واتحادات الإعلاميين والصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني، إذ ربما تقصر مثل هذه المؤسسات في توفير الحماية الكافية لهم. وهذا مؤشر واضح على عدم اهتمام المنظمات الدولية واتحادات الإعلاميين والصحفيين، بتفعيل مواثيق حماية الصحفيين والإعلاميين ووضع السياسات والتشريعات التي تكفل الحماية لهم.

21. نسبة الصحفيين والإعلاميين الذين قضوا أثناء عملهم في الميدان في ظروف الحرب والأزمات (مثل العراق وأفغانستان، وفلسطين، والمناطق الساخنة الأخرى في العالم) تعتبر عالية؟

	التكرار	النسبة
نعم	87	45.8
لا	3	1.6
أحياناً	54	28.4
لا أدري	46	24.2
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (21)، نجد أن (45.8%) من أفراد العينة كانت إجاباتهم بنعم، حول ارتفاع نسبة عدد الصحفيين الذين قضوا أثناء عملهم في الميدان وهذا يشير، إلى سخونة وغليان الوضع السياسي في المنطقة في (فلسطين والعراق وأفغانستان) والتي شهدت حروباً متتالية شنتها الولايات المتحدة ضد هذه الدول بذريعة مكافحة الإرهاب، دون مراعاة لوضع الإعلاميين والصحفيين الذين أرادوا نقل الحدث للناس. عدا الصحفيين والإعلاميين الذين قضوا على يد القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الإسرائيلية بطريقة متعمدة أو التذرع بالخطأ غير المقصود.

22. هل تعتقد أن إصابة الكثيرين من الإعلاميين والصحفيين في التغطيات الميدانية في ظروف الحرب والمنازعات غالباً ما يكون متعمداً وليس بالخطأ لعدم كشف الحقائق أو تقديم معلومات تضر بأحد الأطراف؟

	التكرار	النسبة
نعم	73	38.4
لا	15	7.9
أحياناً	75	39.5
لا أدري	27	14.2
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على سؤال رقم (22)، هناك موافقة حول كون إصابة أغلب الإعلاميين والصحفيين في التغطيات الإعلامية الميدانية في ظروف الحرب تكون متعمدة، بنسبة (38.4%)، وهذا يشير إلى أن هناك تعمداً في إصابة بعض الإعلاميين والصحفيين من قبل الفئات المتنازعة والمتصارعة، بسبب توجهات بعض الصحفيين أو محاولتهم في كشف حقائق تتعارض مع توجهات الفئات المتحاربة والمتنازعة. وهناك مؤشر أيضا انه يتم استهداف بعض الصحفيين ليس لذات الصحفيين وإنما، بهدف إلحاق الضرر ببعض المؤسسات الإعلامية التي ينتمي لها هذا الصحفي نظرا لتبني هذه المؤسسات وجهات نظر تتعارض مع توجهات وتطلعات جهات معينة.

23. تكفل القوانين الإعلامية والصحفية في الدول العربية حرية العمل الإعلامي وحرية الإعلاميين (حرية الرأي والتعبير) ولكن في الأزمات وحالات الطوارئ والحروب يبقى هذا الضمان للحريات حبراً على ورق ولا يفعّل؟

	التكرار	النسبة
نعم	63	33.2
لا	19	10.0
أحياناً	82	43.2
لا أدري	26	13.7
المجموع	190	100.0

من خلال السؤال رقم (23)، حول كفالة حرية العمل الإعلامي وحرية التعبير والرأي، من قبل القوانين الإعلامية نجد أن نسبة الموافقة على عدم وجود كفالة لحرية الرأي والتعبير بحسب أفراد العينة، قد وصلت إلى (33.2%)، بينما كانت الإجابة بأحياناً (43.2%)، وهذا يشير إلى ازدياد إيمان الصحفي بندرة وجود ضمانات للحرية الصحفية والإعلامية. مما يجعل الصحفي غير آمن على نفسه. الأمر الذي يعرضه لبعض المخاطر مثل الاعتقال والحبس على ذمة التحقيق أو المحاكمة والطرد من العمل أو التوقيف عن العمل.

24. القوانين الإعلامية والصحفية التي تكفل حرية العمل الصحفي والإعلامي لا تجنّب الصحفيين والإعلاميين الاعتقالات والمساءلات والمحاكمات والسجن في كثير من الدول وبشكل خاص في ظروف الأزمات والطوارئ؟

	التكرار	النسبة
نعم	109	57.4
لا	18	9.5
أحياناً	46	24.2
لا أدري	17	8.9
المجموع	190	100.0

من خلال الجدول رقم (24)، نجد أن نسبة الموافقة على السؤال (24)، كانت (57.4%) حول كون القوانين الإعلامية والصحفية لا تجنب الصحفيين والإعلاميين، الاعتقالات والمساءلات والمحاكمات والسجن في مختلف الدول، وهذا يدل على قصور هذه الدول في حماية الصحفيين والإعلاميين، وتفعيل الغطاء القانوني لهم.وهذا مؤشر على عدم إيمان الدول باستقلالية العمل الصحفي والإعلامي إذا ما تعارض العمل الصحفي والإعلامي مع سياساتها ومواقفها وتوجهاتها بأهمية الرسالة التي يقدمها الإعلامي في سبيل نشر الحقيقة، بصورتها الحقيقية دون تزييف.

25. يتعرض الصحفيون والإعلاميون في كثير من الدول للمساءلة والعقاب بطرق مختلفة إذا ما انتقدوا الأساسيات أو عارضوا الدولة أو عملوا على كشف الحقائق والمعلومات التي قد تسيء للمسؤولين في السلطة أو تسبب حرجاً للدولة وتضعف موقفها؟

	التكرار	النسبة
نعم	81	42.6
لا	14	7.4
أحياناً	78	41.1
لا أدري	17	8.9
المجموع	190	100.0

يشير السؤال رقم (25)، إلى موافقة تصل إلى (42.6%)، حول تعرض الصحفيين والإعلاميين للمساءلة إذا ما انتقدوا الأساسيات أو عارضوا الدولة، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الصحفيين والإعلاميين تعاني، من عدم قدرتها على ممارسة عملها الإعلامي بحرية كافية، في ظل الضغوطات التي تفرضها عليهم الدول. فيرى أن التزام الحياد أو مناصرة الدولة سياسيا هو الأسلوب الأمثل لضمان حياته واستمراره المهني.

26. يلجأ الصحفيون والإعلاميون غالباً إلى ما يعرف بالرقابة الذاتية أو تنفيذ سياسة الناشر/ الصحفية أو المحطة تجنباً للمساءلة أو العقاب أو المخاطرة؟

	التكرار	النسبة
نعم	74	38.9
لا	1	.5
أحياناً	94	49.5
لا أدري	21	11.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (26)، نجد (38.9%)، من أفراد العينة يلجأون إلى الرقابة الذاتية وتنفيذ سياسة الناشر، وهذا السبب يجنبهم المساءلة والتعرض للأخطار. فتنفيذ سياسة الناشر تجنب الصحفي والإعلامي الخوف على مستقبله، وعلى مستقبل ذويه من التعرض للأخطار بسبب عمله في ظل الأزمات والمنازعات وحالات الطوارئ والاحتقانات السياسية والحروب، والرقابة الذاتية تجعل الصحفي ملزم بتطبيق الموضوعية والمصداقية في عمله الإعلامي، وتجعله مدرك لحجم الضرر المعنوي الذي قد يعاني منه إذا ما قامت رسالته الإعلامية، على الأهواء والمكاسب الشخصية وتزييف الحقيقة.

27. يسعى بعض الصحفيين والإعلاميين إلى تحقيق مكاسب شخصية وذاتية من خلال كتاباتهم وتغطياتهم الصحفية والمتعلقة بالمناصرة السياسية للدولة والتركيز على الايجابيات والجانب المشرق لمواقف وسياسة الدولة والابتعاد عن السلبيات والانتقادات؟

	التكرار	النسبة
نعم	70	36.8
لا	4	2.1
أحياناً	95	50.0
لا أدري	21	11.1
المجموع	190	100.0

من خلال الإجابة على السؤال رقم (27)، نجد أن هناك موافقة بنعم حول تحقيق المكاسب الشخصية والذاتية، من وراء العمل الإعلامي بنسبة (36.8%)، وهذا يشير إلى أن هناك عدداً كبيراً من الصحفيين والإعلاميين يهدفون من خلال العمل الإعلامي إلى تحقيق، مكاسب مادية لأجل المناصرة السياسية لأحد الأطراف على الآخر، حتى ولو كان ذلك على حساب الحقيقة ونقل المعلومة بأمانة. كما يشير الجدول إلى أن (50%) من أفراد العينة يرون أن بعض الصحفيين والإعلاميين يسعون أحيانا إلى تحقيق مكاسب شخصية وذاتية من خلال كتاباتهم وتغطياتهم الإعلامية من خلال مناصرة الدولة والتركيز على الإيجابيات وإبراز الجانب المشرق لمواقف الدولة وسياستها والابتعاد عن السلبيات والانتقادات، وأن (86.8%) يرون أن السعي لتحقيق المكاسب الشخصية يكون دائما أو أحيانا.

النتائج:

من خلال استعراض السابق لدراسة المخاطر التي تواجه الإعلاميين من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يرى الإعلاميون الأردنيون أن العمل الصحفي تحفه الكثير من الصعوبات و المخاطر وخاصة في الآونة الأخيرة نظرا لازدياد التوتر السياسي في المنطقة.
2. يرى الإعلاميون الأردنيون أن المخاطر التي تواجه الإعلاميين في ظل الحروب والأزمات تؤثر، على مصداقيتهم وعلى طبيعة المادة الإعلامية المنقولة إلى الجمهور، مع تأكيدهم أن هناك التزاماً يقع على عاتق الإعلامي في نقل الحقيقة كما هي دون تغيير أو تزييف أو محاباة للسلطات.

3. يسعى بعض الصحفيين والإعلاميين أحياناً إلى تحقيق مكاسب شخصية وذاتية، من خلال كتاباتهم وتغطياتهم الصحفية والمتعلقة بالمناصرة السياسية للدولة، والتركيز على الايجابيات والجانب المشرق لمواقف وسياسة الدولة والابتعاد، عن السلبيات والانتقادات.

4. إن الحرص على تحقيق السبق الصحفي والتغطيات الحصرية، لا يعدان عاملين أساسين في تعريض الإعلاميين والصحفيين أنفسهم للمخاطر.

5. إن إيمان الإعلامي برسالته وقناعته بها، عاملان أساسيان في دفع الإعلامي إلى الدخول في المعترك ومواجهة المخاطر لأجل نقل الحقيقة وبيانها للناس، غير مسيسة ولا منقوصة.

6. تلعب المنافسة بين المحطات الفضائية دورا كبيرا للمخاطرة من اجل تحقيق السبق الصحفي.

7. هناك عدد كبير من الإعلاميين الذين يعمدون إلى التعتيم على بعض الحقائق والأحداث، في ظروف الأزمات والمنازعات وحالات الطوارئ أو طمسها.

8. إن الدعم المعنوي للإعلاميين وتحقيق السمعة الحسنة والمكانة المرموقة في الوسط الإعلامي يحفزهم على المخاطرة في تقديم المعلومة وكشف الحقائق أكثر من الدعم المادي.

9. يرى الإعلاميون أن للحكومات دوراً كبيراً في تشجيع الإعلاميين للعمل في ظروف الأزمات من خلال دعمها للحريات الصحفية.

10. يرى الإعلاميون أن العمل الإعلامي لابد أن يكون مستقلا وأن التقدم التكنولوجي يعزز التغطيات الإعلامية من موقع الأحداث مباشرة والوقوف على التطورات أولا بأول وإطلاع الجمهور على آخر التطورات والمستجدات.

11. يرى الإعلاميون أن الأطراف المتنازعة لا توفر الحماية الكافية للصحفيين في ظروف الأزمات والحروب.

12. يرى الإعلاميون أن المنظمات الدولية، واتحادات الإعلاميين والصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني لا تتدخل بشكل كاف لحماية الإعلاميين، والقوانين الإعلامية تبقى، في حالة الأزمات والطوارئ حبرا على ورق ولا تفعل.

13. ازدياد تعرض الإعلاميين للعقاب بطرق مختلفة إذا ما انتقدوا الأساسيات، أو عارضوا الدولة أو عملوا على كشف الحقائق التي تسيء للسلطة.

14. التزام عدد كبير من الصحفيين بتنفيذ سياسة الناشر أو سياسة المحطة الإذاعية والتلفزيونية تجنبا للمساءلة والعقاب.

15. يرى الإعلاميون أن هناك نسبة كبيرة من الصحفيين والإعلاميين، الذين قضوا أثناء عملهم في الميدان في ظروف الحرب والأزمات وخاصة في (فلسطين والعراق).

التوصيات:

1. العمل على تفعيل القوانين الإعلامية والصحفية، في سبيل حماية الإعلاميين والصحفيين أثناء الأزمات والحروب،حتى لا يكونوا أهدافاً سهلة للأطراف المتنازعة والمتحاربة.
2. العمل على إبراز الدور الحقيقي الذي يقوم به الإعلامي والصحفي، أثناء تغطية الأحداث الساخنة، مع مراعاة توفير الحماية لهم.
3. العمل مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من أجل توعية الناس، بدور الإعلاميين والصحفيين في إيصال الحقيقة للناس. والتأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير الحماية للإعلاميين والصحفيين.
4. ضرورة الاهتمام بأخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي من أجل العمل على إيصال المعلومة كما هي بعيداً عن التركيز، على المكتسبات المادية والمعنوية التي يجنيها بعض الصحفيين والإعلاميين الذين يفضلون العمل في ظل الأزمات والحروب. والالتزام بمواثيق الشرف الصحفي والإذاعي والتلفزيوني وتفعيل مواثيق حماية الصحفيين والإعلاميين.
5. إلغاء عقوبة حبس الصحفي.
6. وضع قوانين دولية صارمة تمنع الاعتداء على الصحفيين أثناء عملهم في الميدان في ظروف الحروب والأزمات. أو منعهم أو تعطيلهم من القيام بدورهم المهني والإعلامي.

The risks facing the journalists and the communicators in the Middle East from the perspective of the Jordanian communication practitioners'

Mahmoud Shalabieh، *Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The study aimed to identify the attitudes and the views of the Jordanian media practitioners towards the risks facing the communicators in general and in the middle east in particular, in the time of wars, conflict, emergency and risky circumstances.

Also the study aimed to identify to what extend these risks affect the freedom of the press and the mass media in general and its responsibilities, and to what extend the privatization of the media corporations support the communication practitioners and giving them larger margin of the freedom to enable them to work in the shade of the risks, conflict, crises, emergency and wars.

The study revealed that 79% of the sample of the study believe that communicators and the journalists must work in a risky circumstances.

93.7% of the respondents stated that working in emergency crises, conflict, cases affect the nature of the media work (always and sometimes).

88.4% of the sample said that the risks facing the communicators and the journalists, affect their credibility in these risky circumstances the study showed that 89.5% of the respondent stated that the dangerous coverages and the risks and difficulties facing the communication practitioners enforced them to blackout and suppress some facts and some events, and that weaken their credibility.

The study revealed that 67.4% of the sample said that the competition among the satellite channels and the exclusive news coverage assist and motivate the communicators to run the risk to attain news beat or scoop.

75.% of the sample said that the work in the media and communication aspects must be independent, faraway from the interests and from domestic, local and external effects.

87.9 believe that the conflicting part and fighting sides in the time of wars and crises are do not secure enough protection for the media practitioners in the news field coverages.

74.2% of the respondents referred to the increasing numbers of the journalists and the communicators who passed away and killed in the field, in time of wars conflict and crises (such as Iraq, Afghanistan, Palestine and the other hot areas in the world) and 77.7 believe that the causalities are on purpose and intentional and not by mistake always or sometimes.

81.6% of the respondents said that the press and communication laws which protect the freedom of the press and the communication work are not activated and do not avoid or protect the communicators from arrest or inquiry, trials, or jail in the crises and emergency cases.

قدم البحث للنشر في 2007/3/11 وقبل في 2008/1/29

الهوامش

1. مكاوي، ص 17، 2003.
2. htt://.dpc.org.-ae/ar/hews. 27-7-2006.
3. المصدر نفسه.
4. موقع الجزيرة نيت www.aljazeera.net
5. الرأي العدد 13303، الاثنين 5 آذار 2007 (ص 1، 2، 3).
6. المصدر نفسه.
7. مراد هاشم، الجزيرة نيت.
8. فيروز زياني، برنامج كواليسي، الجزيرة نيت (2005) حرية الصحافة عربيا وغربيا.
9. نضال منصور، رئيس مركز حماية وحرية الصحافيين الجزيرة نيت، برنامج كواليبي، (2005) حرية الصحافة عربيا ودوليا، Kawalees@aljazeera.net
10. المصدر نفسه.
11. جبران تويني، الجزيرة نيت، برنامج من واشنطن الديمقراطية في الشرق الأوسط وحرية الصحافة، (2004) تاريخ الحلقة (2004/1/2).
12. فيروز زياني، الجزيرة نيت، برنامج كوالسي، حرية الصحافة عربيا وغربيا، (2005).
13. عبد الرحمن الراشد، مجلة (المجلة)، 2006/7/27 http://ww.sandroses.com /abbs/showthreael. حوار أجرته مجلة المجلة عبد الرحمن الراشد مشرف (موقع الجهاز اون لاين).
14. جويل كامبانيا، مسؤول قسم الشرق الأوسط بلجيكية، حماية الصحفيين، برنامج من واشنطن الديمقراطية في الشرق الأوسط وحرية الصحافة، http://www.aljazera.net P.4 of 12
15. جبران تويني، المدير العام لصحيفة النهار اللبنانية، www.aljazera.net 2/1/2004 قضايا الساعة، عام 2003 وحرية الصحافة، الترتيب العالمي لحرية الصحافة.
16. طاهر عيد مسلم، جريدة الزمان Azzaman Newspaper - Issue 1548 - Date 5/7/2003 جريدة الزمان العدد، 1548، التاريخ 2003/7/5.
17. المصدر نفسه.
18. طاهر عبد مسلم، جريدة الزمان، 2003.
19. مكاوي، ص 25، 2003.

20. موقع جريدة القيس الكويتية، العدد 11907، الخميس 27/ يوليو / 2006. http://www.alqabas.com. 27/7/2006.
21. المرجع نفسه.
22. المرجع نفسه.
23. المرجع نفسه.
24. المرجع نفسه (موقع جريدة القبس الكويتية).
25. المرجع نفسه.
26. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (الحريات الصحفية في العالم العربي) http://www.hrinfo.net/mena/rsf/2005/pr116.shtm.

المراجع وثيقة الصلة بالموضوع

سرحان، قاسم، واقع الإعلام والإعلاميين وقضية المال والاحتلال في العراق الجديد، م**جلة كتابات** - 12 تشرين الأول 2005.

شومان، محمد، **الإعلام والأزمات: مدخل نظري وممارسات عملية**، القاهرة: دار الكتب العلمية، 2002.

عبد مسلم، طاهر، قراءة متعددة وأزمة واحدة - الإعلام العربي يعيش تحولات للانفتاح في واقع من الأزمات، **جريدة (الزمان)**، العدد 1548، ماليزيا، التاريخ 2003/7/5.

مقالة الإعلام العربي: تقنية حديثة وحرية أقل، **مؤتمر الإعلام العربي في عصر المعلومات**، قطر 2005.

مكاوي، حسن عماد، **الإعلام ومعالجة الأزمات**، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

موسى، شاهيناز، أثر الإعلام على صناعة السياسة و إدارة الأزمات، **مجلة الباحث العربي**، 1997، العدد: 45 الصفحات: 54-57.

نادري، أسعد، الإعلام بين المسؤولية... و الحرية، **المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية**: المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، 2004، العدد: 34 الصفحات: 10 – 33.